آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة (دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000–2020)

Authors المؤلفون

منى حسن اسميو

munaasmew@gmail.com

طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا

جامعة المرقب

د. الصادق حسين غيث

assadeg69@yahoo.com

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

إقتبس هذه المقالة (APA): **Cite This Article:**

اسميو، منى حسن وغيث، الصادق حسين. (2020). *الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020*. مجلة آفاق اقتصادية. 6[12] 266-269.

الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة (دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000–2020)

المستخلص

هدف البحث الى تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة والبالغ عددها (65) دراسة في (12) دولة خلال الفترة (2000–2020)، ولخصت النتائج الى وجود عديد المتغيرات ذات الآثار المختلفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي، وكشفت عن طرق قياس الأداء المالي والممثلة بـ (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الافقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، وبإيضاح مزايا وعيوب كل مقياس مقارنةً بغيره من طرق القياس، ورغم شمولية البحث وتنوع المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف؛ الا أن هنالك متغيرات أخرى كالقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد، والتي تأتي ضمن تلك المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف لم تحظى بالبحث والدراسة، بناء على ذلك تمت التوصيةَ بدراسة أثر هذه المتغيرات على الأداء المالي في المصارف.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، مؤشرات قياس الأداء، النسب المالية، CAMELS.

Banks financial performance: Difference in measurements and differences in influencing variables

(Descriptive analytical study in literature during the period of 2000-2020)

Abstract

The aim of the research is to review and evaluate the literature related to the subject of assessing financial performance and related variables, through relying on the comparative analytical approach to a sample of (65) previous studies over 12 countries during the period (2000-2020). The results are summarized several variables with different impacts on the financial performance of the banking sector, and several methods of measuring financial performance represented by (financial ratios, CAMELS model, return and risk indicators, statement of cash flows, horizontal analysis and vertical analysis, balanced performance card), and by clarifying the advantages and disadvantages of each measure compared to other measurements, and despite the comprehensiveness of the research and the diversity of the variables affecting the financial performance of banks, there are other variables such as laws, legislations, reforms, and interest, which come within those variables affecting the financial performance of banks that have not been researched and studied, accordingly it was recommended to study the impact of these variables on financial performance in banks.

Key Words: financial performance, conventional banks, Islamic banks, performance measurement indicators, financial ratios, CAMELS

1. مقدمة البحث:

يعتبر قطاع المؤسسات المصرفية من أهم وأبرز القطاعات المالية، كونه يشكل القوة المتحركة للنظام الاقتصادي في أي دولة، والذي تعتمد عليه الدول بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تكون انعكاساً لأدائه المالي السليم، وبالتالي فإن التركيز على هذه المؤسسات يكون من جانب أدائها المالي في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة، حيث يعد موضوع تقييم الأداء المالي في المصارف بأنظمتها المختلفة (تقليدية، إسلامية) وبتبعيتها (عامة، خاصة) جوهر اهتمام الباحثين والمهتمين بالشأن المالي، وهذا يُرى واضحاً من خلال الكم الهائل من الدراسات التي تخص هذا الشأن_رُغمَ أن ما نُشر منها باللغات الغير عربية أكثر مقارنةً بعدد الدراسات المنشورة باللغة العربية_، اضافةً الى أهميته البالغة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى؛ ومن هذا المنطلق ارتأ الباحثان عرض وهيكلة الدراسات التي تخص الأداء المالي ومتغيراته، وذلك لأجل تأطير وجمع الاسهامات العلمية ذات العلاقة بأسلوب التحليل والمناقشة، بغية الوصول الى نتائج تسهم في اثراء اقتصاديات البنوك واستزادة المعرفة لدى المهتمين بها.

وعليه فإن البحث يسعى الى مراجعة وتلخيص الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي للمصارف والعناصر المنبثقة عنه، وذلك من أجل الوقوف على المتغيرات المؤثرة في عملية التقييم، كذلك لأجل تحديد نقاط التشابه والاختلاف في المنهجيات ومؤشرات القياس المتبعة في تلك الدراسات، وفي إطار ما سبق؛ نتطلع الى اقتراح متغيرات يمكن دراسة تأثيرها على الأداء المالي في المصارف ومراعاة التنوع في الأمكنة والأزمنة بما هو متاح من الدراسات.

2. منهجية البحث:

لغاية بلوغ أهداف البحث؛ سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال مراجعة وتحليل وتقييم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الأداء المالي، والتركيز على أهم النقاط المتعلقة بتقييم الأداء بشكل مباشر، واهمال غيرها لا يعني استنقاصاً من أهميتها؛ وانما فقط لجعل البحث مُركزاً على الأهداف الأساسية التي جاء لأجلها، الى جانب النظر في المتغيرات المستقلة التي يتأثر بها، وذلك بغية تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، والكشف عن نقاط القوة والضعف التي تعتليها_الدراسات السابقة_ ومن ثم التعليق عليها حسب وجهة نظر الباحثان.

ويتكون مجتمع البحث من جميع الدراسات السابقة المنشورة في المجلات والمؤتمرات والدوريات العلمية، اضافةً الى رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه الغير منشورة، وباعتبار أن البحث في موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف واسع وغير محدود؛ عليه فقد اقتصرت العينة على مجموعة محددة من الدراسات السابقة المتاحة عن الفترة (2000-2020) والبالغ عددها (65) دراسة في أكثر من دولة عربية (ليبيا، الجزائر، السودان، لبنان، الأردن، العراق، اليمن، سوريا، فلسطين، الامارات، السعودية، قطر)، حيث يرى الباحثان أنها ملائمة لأغراض البحث وكافية لتحقيق أهدافه، واكتفى البحث بالدراسات العربية دون الأجنبية وذلك لصعوبة حصرها، كما تم استبعاد بعض الدراسات الأخرى كونها لا تخدم صالح البحث، هذا وقد خص البحث موضوع تقييم الأداء المالي ومؤشراته بمتغيراته المختلفة (السياسات الاقتصادية، أسعار الصرف، نوع التمويل، الاندماج، المخاطر المالية، الأزمة المالية، القروض المصرفية المتعثرة، متغيرات السوق، متطلبات لجنة بازل، الكفاءة المصرفية، الحوكمة).

3. طرق قياس الأداء المالي:

توجد مجموعة من مؤشرات القياس المتبعة في تقييم أداء المؤسسة المصرفية، والتي يتم من خلالها البحث في نقاط القوة واستكشاف نقاط الضعف المتعلقة بالأداء المالي للمصرف، ومن خلال هذا البند سيتم التركيز على الدراسات التي قامت بتقييم الأداء المالي وفقاً لمجموعة من المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في الدراسات السابقة وبشكل منفرد دون أي متغيرات أخرى.

دراسة دوزان (2002) جاءت بهدف التعرف على مدى استخدام المصارف لبعض أدوات التحليل المالي الحديثة أثناء اتخاذها لقرارتها، وخصت الدراسة كل من (مصرف الجمهورية، مصرف الأمة) كعينة خلال الفترة

(1988-1998)، حيث اعتمدت في الوصول الى نتائجها على التحليل المالي ممثلاً في (التحليل باستخدام النسب المالية، التحليل بالاعتماد على المعيار التاريخي)، والى جانب ذلك فقد تم تصميم صحيفة استبيان تغطي تساؤلات الدراسة، ومن خلال عرض الدراسة النظرية والتطبيقية؛ تم استخلاص نتيجة مفادها عدم وجود نماذج موحدة بكلا المصرفين تختص بالتحليل المالي وأدواته، وذلك على اعتبار أن كل مصرف يستخدم مؤشرات خاصة في تحليل قوائمه المالية تختلف عن المصرف الأخر، وعليه فقد أوصت بضرورة التركيز على استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة، وذلك من أجل الحصول على نتائج دقيقة يتم الاستعانة بها في اتخاذ القرارات.

وتناولت دراسة بوعبدلي، عبدالرزاق (2004) تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، وذلك من خلال استعراض مؤشرات العائد المتمثلة في (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، الرفع المالي، هاش الربح، منفعة الأصول، العائد على الودائع، صافي هامش الفائدة)، ومؤشرات المخاطرة (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة)، وتم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة ممثلة للدراسة خلال الفترة (1997-2000)، وكشفت نتائج التحليل المالي على تحسن أداء البنك من سنة الى أخرى، وذلك بعد مقارنته بمعدلات القطاع النمطية، ويرجع ذلك للإصلاحات التي قامت بها دولة الجزائر في مجال القطاع البنكي (قانون رقم 90-10، قانون رقم 88-01)، ولأجل الحكم على أداء البنك بشكل جيد؛ أوصت الدراسة بمقارنته بغيره من البنوك المحلية، لأجل تدعيم نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف لديه.

أما دراسة إبراهيم (2005) فقد هدفت بيان كيفية اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لأغراض تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية المتمثلة (الوحدة، الجمهورية، الصحاري، الأمة، التجاري الوطني) خلال الفترة (1998-2002)، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، كما استندت على بعض المقابلات والزيارات الميدانية للمصارف التجارية، ولخصت نتائجها الى أن المصارف عينة الدراسة لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وتكتفي بإعداد قائمة الموارد المالية واستخدامها، كما أشارت الى أن قائمة التدفقات النقدية وحدها وبدون القوائم المالية الأخرى؛ ليست كافية لتقييم المعلومات اللازمة للمستخدمين، وهذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلاً عن القوائم المالية الأخرى، وعلى هذا الأساس فأن قائمة التدفقات النقدية مكملة لقائمة الدخل، غير أن الأولى أقل عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه الى حد كبير والى المستوى الذي ترغبه الإدارة باستخدام طرق محاسبية، وأوصت الدراسة مصرف ليبيا المركزي بإعداد نظام موحد ينظم العمل المصرفي، وهذا من شأنه سيساعد في تقييم أداء المصارف التجارية بصورة أفضل.

ودراسة جميل وسعيد (2007) التي هدفت الى تقييم الأداء في المصارف وذلك من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم، والاعتماد عليها في تقييم أداء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002-2004)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على كل من (نسب السيولة، نسب الربحية) باعتبار أنهما ضمن الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف للوصول الى أفضل طرق ممكنة للأداء، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها عدم صلاحية النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات الغير مصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية؛ بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف.

وجاءت دراسة الفرا (2008) بهدف تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم CAMELS، وذلك من خلال اتباع أسلوب دراسة الحالة (Case study) لبنك فلسطين خلال الفترة (2004-2007)، كما قام الباحث بتصميم صحيفة استبيان وذلك لغرض اختبار الفرضيات، وأشادت الدراسة بحصول بنك فلسطين على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية ولا يوجد حالة ضعف تشوبه فيما يتعلق بنظام CAMELS، وذلك من خلال التركيز على العناصر السلبية والتي تحتاج الى عناية خاصة.

وبهدف توضيح الأهمية الاقتصادية لعملية تقييم الأداء بصفة عامة، وعملية تقييم أداء الفروع المصرفية بصفة خاصة، جاءت دراسة الأسود (2008) وذلك من خلال الوقوف على أفضل معايير الأداء المعتمد عليها في المصارف العالمية، وخصت الدراسة مصرف الأمة وفروعه كعينة لهذه الدراسة خلال الفترة (2000-2004)، حيث استندت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اجراء المقابلات الشخصية وتصميم صحيفة استبيان وذلك للوقوف على معوقات أداء الفروع المصرفية، وأشارت الدراسة في اطارها النظري الى تحول العديد من الدول

الى ادخال نظام CAMELS لتقييم أداء المصارف؛ كونه يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بأعمال المصرف، وكشفت النتائج الى أن المصرف لا يستخدم الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء الفروع التابعة لها، ونخُص هنا الأساليب الكمية والاحصائية، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بهذه الأساليب كونها تساعد في ابراز الحقائق والمعطيات التي تساهم في عملية تقييم الأداء.

وتأتي دراسة المرادي (2008) بهدف وضع إطار مقترح لتقييم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، كذلك لأجل تحديد مدى ملائمة مخرجات نظام المعلومات بالمصارف التجارية مع البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في استخدام النموذج المقترح لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم المصارف التجارية المتمثلة في (مصرف الأمة، الجمهورية، الوحدة، الصحاري، التجاري الوطني)، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي، أيضاً أرفقت ضمن منهجيتها صحيفة استبيان لأجل تحقيق أهداف الدراسة، هذا وكشفت النتائج عن عدم وجود نظام ألي متكامل، بحيث تتم فيه معالجة بيانات الجوانب المالية والغير مالية، وأشارت خلال عرضها نتائجها الى أن نظام المعلومات بالمصارف التجارية يتوفر به المعلومات اللازمة لمتغيرات المؤشرات (المنظور المالي، منظور العملاء، منظور التشغيل الداخلي، منظور النمو والتعلم)، وإمكانية تطبيق النموذج المقترح في عملية تقييم الأداء، وبناءً على تلك النتائج؛ اوصت الدراسة المصارف التجارية بضرورة توفير قاعدة بيانات تحتوي على كافة البيانات والمعلومات المالية والغير مالية، وذلك لأجل تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

وهدفت دراسة العلو (2010) الى التعرف على المتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على أعمال المصارف بشكل عام، وتحديد الدور الذي تلعبه اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على مستوى أداء الخدمة بمصرف الصحاري بشكل خاص، حيث اقتصرت الدراسة على الفترة (2007-2009)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارتين للاستبيان، الاستمارة الأولى موجه للعاملين بالمصرف والاستمارة الثانية موجهة للعملاء، واستندت الدراسة على البرنامج الاحصائي (Minitab) الى جانب استخدام بعض الأساليب الإحصائية في وصف وتحليل البيانات (اختبار كرونباخ للصدق والثبات، التوزيع النسبي، اختبار ولكوكسن حول المتوسط، اختبار T حول المتوسط)، وأشارت النتائج الى انخفاض مستوى رضا عملاء المصرف، حيث لازالت الخدمات المصرفية لا تُلبي رغبات وتطلعات العملاء.

وجاءت دراسة عاصي (2010) بهدف تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين (هيكل الموارد، هيكل الاستخدامات، هيكل توظيف الموارد) وبين الأداء المالي، خصت الدراسة البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2003-2008)، وركزت في منهجيتها على التحليل المالي من خلال احتساب النسب المالية وقائمة المصادر والاستخدامات، وخلصت نتائج التحليل الى جملة من النتائج تخص البنود المالية للمصرف عينة الدراسة لعل أبرزها هو نمو الأصول بمعدلات متضاعفة، ما يعكس الكفاءة العالية في أداء البنك الإسلامي الأردني، غير أن نسب الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع لم تصل لمعدلات مرتفعة رغم أنها في اتجاه تصاعدي، وأشارت النتائج أيضاً الى تزايد نسبة العائد على حقوق الملكية، وهذا من شأنه يحقق أهداف حقوق الملكية، وفي ضوء النتائج؛ أوصت الدراسة المصرف المركزي بإصدار مؤشرات قياسية تخص الصناعة المصرفية الإسلامية.

أما دراسة عبدالرحمن، السبعاوي (2011) فقد هدفت الى تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال استخدام التحليل المالي المركب القائم على كل من (تحليل النسب المالية) و(تحليل الاتجاه باستخدام التحليل المستند على سنة الأساس)، خصت الدراسة كل من (المصرف الإسلامي العراقي، المصرف الإسلامي الأردني) خلال الفترة (2000-2008)، وخلصت نتائج التقييم الى أفضلية المصرف الإسلامي العراقي_معظم النسب_عن المصرف الإسلامي الأردني، وأشارت الى أن استخدام أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للمصارف المعنية ساعد في التعرف على الواقع العملي لأداء هذه المصارف، وتحديد نقاط القوة والضعف بما يساهم في وضع الخطط المستقبلية.

ودراسة بشناق (2011) التي جاءت بهدف تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية (السيولة، الربحية، السوق)، وذلك من خلال احتساب بعض النسب ذات العلاقة بالمؤشرات، حيث اقتصرت الدراسة على (5) بنوك (4 تقليدية، 1 إسلامية) مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك خلال الفترة

(2006-2010)، وللوصول الى الأهداف المنشودة؛ تم استخدام التحليل الاحصائي الوصفي (Descriptive) والتحليل الاستدلالي (Inferential)، ويتضمن الأسلوب الوصفي كل من (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، أما الأسلوب الاستدلالي فقد تضمن مجموعة من الأساليب الفنية المستخدمة في تفسير قيم النتائج التي تم التوصل اليها، وجاءت النتائج بوجود سيولة جيدة لدى البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة لمؤشرات الربحية فقد كانت الثانية أكثر ربحية من الأولى، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق.

وهدفت دراسة عبد الرضا، البصري (2011) الى دراسة نموذج CAMELS وإبراز أهميته في تقييم أداء المصارف بطريقة تساهم في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم للمصارف، حيث انطلقت الدراسة من مشكلة بحثية مفادها أن النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العراقية قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات النظم الرقابية الدولية الموحدة للمصارف المعاصرة، اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study) وذلك من خلال استخدام مصفوفة CAMELS في تقييم أداء مصرف الشرق الأوسط، وخلصت استنتاجات الدراسة الى وجود بعض نقاط الضعف لدى المصرف خلال السنتين 2005 و2008 من مدة الدراسة، وهذا ما جعله يحظى بالتصنيف الثالث ضمن التصنيفات المعمول بها، وعليه توصي الدراسة بضرورة الانتقال من التصنيف الثاني الى التصنيف الأول، وذلك بعد معالجة نقاط الضعف التي حددها التقييم الشامل بنظام CAMELS.

وتناولت دراسة بورقبة (2011) التعريف بالمعايير التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء المصارف الإسلامية، والمتمثلة في (بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك أبوظبي الإسلامي) خلال الفترة (2000-2008)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استخدام النسب المالية ذات العلاقة، وأشارت الدراسة الى تَضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف الإسلامية، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بإضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية، والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS.

وجاءت دراسة بوخلخال (2012) بهدف البحث في أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2008-2009)، وللوصول الى نتائج الدراسة فقد تم الاعتماد على معايير نموذج CAMELS (كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية)، وتوصلت الى أهمية تطبيق نظام CAMELS في الكشف على مظاهر القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي الى توجيه الاهتمام نحوها، وعليه فقد أوصت الدراسة بتطبيق نظام التقييم (CAMELS) لأغراض دعم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم عليها أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي.

وفي ظل أهمية الموضوع؛ جاءت دراسة زيتوني (2013) بهدف التعرف على مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، وخصوصاً معيار CAMELS والذي يأتي ضمن مؤشرات الحيطة الجزئية، حيث تم اعتماد هذا المعيار دون غيره وذلك لقدرته على كشف التدهور الحاصل في أداء البنوك في وقت مبكر، أيضاً لإظهار الجوانب الإيجابية وتعزيزها والتغلب على نقاط الضعف، حيث يمكن استخدام هذا المعيار من خلال احتساب بعض النسب (نسبة كفاية رأس المال، نسبة التغير في نوعية الموجودات، تقييم الموجودات ودرجة المخاطرة فيها)، وللوصول الى النتائج تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، ولخصت الى أن معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، كما يعتبر ضمن أفضل الأدوات الرقابية لكونه يعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي.

وفي الجزائر أيضاً؛ جاءت دراسة تميسة (2014) بهدف تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (2008-2012)، وذلك بتطبيق معيار CAMELS من أجل معرفة الوضع وتقييم سلامته والتزاماته الدولية في التسيير، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام المؤشرات المالية والمحاسبية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل أبرزها هو قدرة معيار CAMELS على اجراء تحليل شامل لأداء البنوك، ومقارنته مع مستوى الصناعة في المحيط المصرفي، مما يؤدي الى وضع استراتيجيات للإدارة من خلال

التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها.

وبحثت دراسة رحيم (2014) في نظام التقييم المصرفي CAMELS، وذلك من خلال قياس أثر تطبيقات هذا النظام على أعمال المصرف الوطني الإسلامي في العراق خلال الفترة (2007-2010)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال اجراء تقييم وتصنيف المصرف الوطني الإسلامي، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها هو اتسام معايير تطبيق نظام الرقابة والتفتيش (CAMELS) بالتكامل والقوة والفعالية في تحقيق رقابة فاعلة، وبالتالي الحفاظ على سلامة العمل المصرفي وتحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء.

بينما هدفت دراسة الياسري واخرون (2014) الى تشخيص علاقة الارتباط بين متغيرات المقدرات الجوهرية (المشاركة في الرؤية، التعلم التنظيمي، صناعة وتطوير الخدمات المصرفية، البعد التكافلي) وبين الأداء المالي الممثل بعناصر بطاقة العلامات المتوازنة، خصت الدراسة عدد (5) مصارف تجارية خاصة عراقية خلال الفترة (2007-2011)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم صحيفة استبيان تجيب عن تساؤلات الدراسة، واستندت الدراسة على بعض النماذج أبرزها نموذج الهيكل الفرضي (Structural Model)، وكشفت نتائج الارتباط الى وجود علاقة موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المقدرات الجوهرية وبين الأداء المصرفي، كما أظهرت أثراً معنوياً موجباً لمتغير المقدرات الجوهرية وأبعاده في الأداء المصرفي، مما يشير الى أن المصارف التي تتوفر لديها المقدرات الجوهرية تستطيع أن تحسن من أدائها المصرفي، وأوصت الدراسة المصارف التجارية باستخدام بطاقة العلامات المتوازنة في الإدارة وتقييم الأداء.

أما دراسة مسعودي (2015) فقد جاءت بهدف التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك التجارية، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية، وتمثلت الفترة الزمنية في (2009-2012)، استندت الدراسة على منهج دارسة الحالة (Case Study) والمنهج التحليلي، وذلك من خلال استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة في تحليل ميزانيات البنكين (BNA-CPA)، وتمثلت المؤشرات في كل من (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، الرفع المالي، هامش الربح، منفعة الأصول)، وجاءت كل من (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال) ممثلةً لمؤشرات المخاطرة، ومن بين النتائج التي تم التوصل اليها أن نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

انطلقت دراسة الجابري (2015) من مشكلة مفادها تضارب الدراسات السابقة حول أداء المصارف الإسلامية والتقليدية وأيهما أفضل؛ وعليه سعت الدراسة الى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية خلال الفترة (2004-2011)، وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير (توظيف الموارد المتاحة، الربحية، السيولة، الملاءة)، واشتملت عينة الدراسة على (4) بنوك إسلامية و(4) بنوك غير إسلامية، ولأجل تحقيق أهداف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال احتساب بعض النسب المالية، الى جانب بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية (المتوسطات الحسابية، معامل الاختلاف، اختبارT)، وبناءً على ذلك، أشارت نتائج تقييم الأداء المالي لكل المعايير الى أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية وفق معيار السيولة ومعيار الملاءة، الا أن أداء البنوك التجارية أفضل من أداء البنوك الإسلامية وفق معياري توظيف الأموال والربحية، وهذا ما يشير الى أن البنوك التجارية بصورة عامة ومن ناحية الفائدة الاقتصادية للبلد أفضل من البنوك الإسلامية، جاء ذلك بناءً على نتائج المؤشرات المتبعة.

ومن ضمن الدراسات التي تناولت موضوع الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة بولحية وبوجميعة (2016)، والتي سعت الى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات المالية (كفاية رأس المال، السيولة، النشاط، الربحية)، وخصت الدراسة (10) بنوك إسلامية في (6) دول خلال الفترة (2009-2013)، واستعرضت الدراسة في اطارها النظري الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك (تحليل القوائم المالية في البنوك، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية)، كما تضمن أيضاً عرض الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك (طريقة CAMELS لتقييم أداء البنوك، مؤشرات خلق القيمة)، وكشفت النتائج الى أن الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة يعتبر جيد بشكل عام في جميع مؤشراته، وفي مؤشرات الربحية

بشكل خاص.

وهذا قد لا يتفق مع معظم الأدبيات السابقة، والتي تشير الى انخفاض مستويات الربحية في البنوك الإسلامية، غير أن هذه النتيجة قد يعتد بها كونها ناتجة عن دراسة مقارنة تضم عينة كبيرة من البنوك وفي أكثر من دولة.

أما دراسة القيسي (2017) فقد هدفت الى تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وتحديد العناصر الأكثر تأثيراً على أداء تلك البنوك، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (13) بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2014)، تضمنت مجموعة من المتغيرات ممثلةً في عناصر CAMELS (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ممثلة بكل من (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم)، بينما تم قياس الأداء بكل من (ROE-ROA)، وللوصول الى الأهداف المنشودة تم تطوير النموذج القياسي للدراسة، وذلك من أجل اختبار أثر عناصر نموذج CAMELS ومتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء البنوك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الى جانب الاعتماد على أسلوب على تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وكشفت النتائج الى تمتع البنوك التجارية الأردنية بنسب كفاية رأس المال مرتفعة تجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني ولجنة بازل، كما أشارت أيضاً الى ارتفاع جودة أصولها وكفاءة ادراتها وقدرتها على تحقيق هوامش ربح مرتفعة نسبياً، واحتفاظها بمستوى سيولة جيدة وارتفاع في حساسيتها اتجاه مخاطر السوق.

ودراسة بوهريرة، مصيطفى (2017) فقد سعت الى تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية الجزئية التي تعنى بالسلامة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، وضمت الدراسة بنكين عمومي وخاص (بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك خليج الجزائر) كعينة لها خلال الفترة (2010-2014)، واستعرضت الدراسة مجموعة من المؤشرات والأنظمة الرائدة في قياس السلامة؛ غير أنها اكتفت باستخدام كل من (مؤشرات صندوق النقد الدولي FMI، نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS)، وجاءت نتائج الدراسة متماشيةً مع تقرير بنك الجزائر حول تطور الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد خلال الفترة المدروسة، وأشارت الى إشكالية يعاني منها النظام المصرفي الجزائري والمتمثلة في تركيز الأصول.

يتميز النظام المصرفي في معظم دول العالم بالتنوع في أنظمته بين نظام مالي إسلامي وبين أخر تقليدي، عليه جاءت دراسة القاضي (2017) بهدف التعرف على أثر النظام المصرفي على أداء البنوك، وذلك من خلال المقارنة بين الأنظمة التي تتبعها المصارف التقليدية وبين نظام المصارف الإسلامية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ وذلك باعتبار أن الدراسة نظرية ولا تستند على جانب ميداني، وخلصت في مجمل نتائجها الى أن أداء البنوك تختلف باختلاف النظم المصرفية التي تنتمي اليها، فهي تؤدي أداءً مختلفاً بشكل كبير عن بعضها البعض في كل بعد، ففي جانب الإيرادات المرتفعة تحتل الصدارة المصارف التقليدية، وفيما يتعلق بالربحية فقد تمكنت المصارف الإسلامية من الحفاظ على نسب ربحية مستقرة خلال سنوات الازمة المالية، وفي المقابل انخفض معدل العائد (ROE-ROA) للبنوك التقليدية على مر تلك السنوات الى مستوى مماثل للمصارف الإسلامية.

وهدفت دراسة السخري (2017) الى قياس الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك من خلال الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي والمتمثلة في (الربحية، السيولة، النشاط، الملاءة المالية)، وخصت الدراسة (5) بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم فيها اختبار T وذلك من أجل دراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية للبنوك الإسلامية والتقليدية، كما تم استخدام كل من برنامج SPSS وبرنامج Excel، وأشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط، وباستثناء مؤشر الأمان والملاءة المالية فقد أثبت الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

ودراسة شيد (2018) التي هدفت الى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث وقع اختيار الباحث على مصرف بغداد التجاري من بين (16) مصرفاً أهلياً عامل في الاقتصاد العراقي، وذلك للمزايا التي يحظى بها هذا

المصرف مقارنةً بغيره من المصارف، واعتمدت الدراسة على التحليل الرأسي لكل من (حقوق الملكية، تحليل الايرادات، حقوق المساهمين الى اجمالي الموجودات، الأرباح الموزعة الى العائد المتحقق) خلال الفترة (2012-2016)، وأشادت نتائج الدراسة بالمساهمة الكبيرة لمؤشرات الأداء المصرفي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى.

وجاءت دراسة عبد الله والراوي (2018) لغرض إجراء مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ولإجراء هذه المقارنة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات (السيولة، الربحية، التوظيف، ملاءة رأس المال)، حيث تم احتساب مجموعة من النسب لكل مؤشر من المؤشرات، وذلك لغرض قياس مدى نجاح المصارف الإسلامية والتقليدية في أدائها والبالغ عددها (6) مصارف عراقية، وأشارت النتائج الى تحقيق النسبة الأعلى في المصارف الإسلامية لكل من (السيولة، التوظيف، ملاءة رأس المال)، غير أنها أقل للمصارف الإسلامية في توليد الأرباح، وهذه النتائج توافق ما توصلت اليه دراسة بشناق (2011).

وسعت دراسة علي (2018) الى اجراء مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وذلك من خلال استخدام مؤشرات (السيولة، الربحية، النشاط، السوق)، واقتصرت عينة الدراسة على (7) مصارف (بنك فلسطين، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الوطني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك القدس، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك العربي الإسلامي) خلال الفترة (2009-2013)، ومن أجل التعرف على الفروق بين المصار التجارية والمصارف الإسلامية حسب المؤشرات المعمول بها؛ تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين، وتوصلت بهذا التحليل الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (السيولة، الربحية، مؤشرات السوق) بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، كما كشفت على وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين المصارف بنوعيها في مؤشرات النشاط.

وتأتي دراسة زاده وإسماعيل (2018) ضِمن الدراسات الحديثة، حيث هدفت الى الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث تمثلت عينة الدراسة في كل من مصرف كوردستان الدولي (مصرف إسلامي) ومصرف أربيل للاستثمار والتمويل (مصرف تقليدي) وذلك خلال الفترة (2012-2016)، حيث اعتمدت الدراسة في الوصول الى نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال قياس المؤشرات التالية (الربحية، السيولة، الكفاءة، هيكل رأس المال)، كما تم استخدام برنامج Excel لقياس الأداء واستقرار هذه المؤشرات، ومقياس Z-Score لقياس مستوى الاستقرار في المصرفين، وأشارت النتائج الى أن المصرف الإسلامي أفضل من المصرف التقليدي فيما يخص (الربحية، السيولة، الكفاءة)، غير أن الأخير يتمتع بهيكل رأس مال أقوى من المصرف الإسلامي، باعتبار أن الاستقرار المصرفي جاء أفضل في المصرف التقليدي.

ومن خلال الاطلاع على ما تم عرضه من دراسات سابقة؛ يمكن القول أن نظام الرقابة والتفتيش CAMELS هو أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية للأنظمة المصرفية في معظم الدول (فلسطين، الجزائر، العراق، الأردن، الامارات)، حيث أجمعت الدراسات (الفرا، 2008؛ عبدالرضا والبصري، 2011؛ بورقبة، 2011؛ بوخلخال، 2012؛ زيتوني،2013 ؛ تميسة، 2014؛ رحيم، 2014؛ القيسي، 2017؛ بوهريرة ومصيطفى، 2017) على قدرته في اجراء تحليل شامل للأداء المالي للبنوك، هذا وقد تنوعت الأدبيات التي تدرس مقياس (CAMEL) بين دراسات نظرية وبين أخرى مصحوبة بجانب تحليلي يعكس واقع الأداء المالي في بعض المصارف.

وفي اطار قياس الأداء المالي؛ نجد أن هنالك دراسات اعتمدت على بعض النسب المالية دون غيرها (دوزان، 2002؛ جميل وسعيد، 2007؛ عاصي 2010؛ عبدالرحمن والسبعاوي؛ 2011؛ بشناق، 2011؛ الجابري، 2015؛ مسعودي، 2015؛ السخري، 2017؛ عبدالله والراوي، 2018؛ علي، 2018؛ زاده وإسماعيل، 2018)، وفي هذا الجانب الذي اشتمل على القياس بالنسب المالية؛ نجد أن بعض الدراسات جاءت بصفة المقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (بشناق، 2011؛ الجابري، 2015؛ السخري، 2017؛ عبدالله والراوي، 2018؛ علي، 2018؛ زاده وإسماعيل، 2018)، حيث اعتمدت في قياسها للأداء على جملة من المؤشرات المالية

ذات الأهمية الكبيرة (الربحية، السيولة، النشاط، الملاءة المالية، هيكل رأس المال، الكفاءة)، وعليه نستطيع القول بأن هذه الفئة من الدراسات ترتقي لأن تكون الأفضل_حسب وجهة نظر الباحثان_ من نواحي القياس المالي والاحصائي.

أما فيما يخص قائمة التدفقات النقدية والتي تُعنى بعمليات التشغيل والاستثمار والتمويل؛ فقد أشارت دراسة إبراهيم (2005) الى أنها غير كافية لوحدها في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يستوجب أن يرافقها مؤشرات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه بعض الدراسات (دوزان، 2002؛ عاصي، ؛2010 عبدالرحمن والسبعاوي، 2011) والتي أرفقت النسب المالية الى جانب الأساليب الأخرى (تحليل الاتجاه، التحليل التاريخي، قائمة المصادر والاستخدامات)، وذلك بحجة أهميتها في قياس الأداء واعتبارها مكملة لغيرها من الأدوات المالية الأخرى.

وبالرغم من اتباع معظم الدراسات مسار التحليل المالي؛ نجد أن هنالك بعض الدراسات تستند على أدوات أخرى، فبالنظر الى دراسة الأسود (2008) نجد أنها اعتمدت أداة الاستبيان في تقييم الأداء المالي للمصرف عينة الدراسة، وأرفقت ذلك ببعض المقابلات الشخصية، ودراسة العلو (2010) اعتمدت على ذات الأداة لأجل اختبار فرضياتها، وفي المقابل نجد أن نتائج الدراسات التي اعتمدت على منهجيتي التحليل المالي والاستبيان معاً تكون أقوى من غيرها، وهذا ما استندت عليه دراسة الفرا (2008).

وتجدر الإشارة الى أن معظم الدراسات جاءت لتقييم واقع الأداء المالي لأكثر من مصرف في دراسة واحدة، أما بالنسبة لدراسة (بوعبدلي وعبدالرزاق، 2004؛ جميل وسعيد، 2007؛ الأسود، 2008؛ الفرا، 2008؛ العلو، 2010؛ عاصي، 2010؛ عبدالرضا والبصري، 2011؛ بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ رحيم، 2014)؛ فقد اختصت بتقييم مصرف واحد مقارنة بباقي الدراسات التي اتبعت أسلوب المقارنة بين بنكين وأكثر، وفي المقابل جاءت بعض الدراسات بعرض نظري دون تسليط الضوء على عينة ملموسة نستطيع من خلالها استشفاء الجوانب ذات العلاقة بموضوع البحث (زيتوني، 2013؛ القاضي، 2017).

وبنظرةٍ تفصيلية أكثر نحو الدراسات التي تخص تقيم الأداء في المصارف الإسلامية (عاصي، 2010؛ عبدالرحمن والسبعاوي، 2011؛ بولحية وبوجميعة، 2016)؛ نجد أنها قليلة مقارنةً بالدراسات التي تخص تقييم أداء المصارف التقليدية (جميل وسعيد، 2007؛ الأسود، 2008؛ العلو، 2010؛ مسعودي، 2015؛ شيد، 2018)، قد يرجع ذلك الى ميول الباحثين واهتمامهم بالجانب التقليدي أكثر من جوانب النظام المصرفي الإسلامي، وقد يرجح ذلك الى عدد البنوك التقليدية الكثيرة، والتي بدورها تستحوذ وتلتقط المشاكل البحثية.

وما يستدعي النظر هنا هو وضع كل من الربحية والسيولة في كلا المصرفين (التقليدي، الاسلامي)؛ فقد جاءت معظم الدراسات مجمعةً على وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين المصارف التقليدية والإسلامية في عنصري السيولة والربحية، حيث أدلت دراسة (بشناق، 2011؛ الجابري، 2015؛ السخري، 2017؛ عبدالله والراوي، 2018) بأن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية وفق لمعيار الربحية، وأن الثانية هي الأفضل وفقاً لمعيار السيولة، غير أن الدراسات الحديثة كان لها رأي مختلف؛ حيث أشارت دراسة علي (2018) بعدم وجود فروق بين هذين العنصرين في المصارف التقليدية والإسلامية، ودراسة زاده وإسماعيل (2018) التي أشارت في نتائجها الى أفضلية المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في عنصر الربحية، وهذا يتفق مع دراسة بولحية وبوجميعة (2016) التي خصت تقييم الأداء المالي للنوك الإسلامية على حده.

وفي مجمل ذلك؛ نستطيع القول بأن المؤشرات المالية المتبعة في تقييم أداء المصرف الإسلامي تشابه الأدوات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصرف التقليدي، حيث يُرى ذلك من خلال الدراسات التي تم عرضها، والتي استندت على التحليل المالي بأنواعه المختلفة (تحليل النسب المالية، تحليل الاتجاه، قائمة المصادر والاستخدامات)، ويؤخذ عليها اهمال الجوانب الإحصائية والتي تدعم نتائج التحليل المالي.

ورغم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المقاييس المالية؛ الا أنها تظل غير كافية للتعبير عن الأداء المالي، وهذا استناداً الى وجهة نظر بعض الباحثين المهتمين بالتقييم بواسطة بطاقة الأداء المتوازن، والتي تعد أحد الأساليب الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء بالصورة التي تدعم التنافسية وتحديات البقاء في هذا القطاع (المرادي، 2008؛ الياسري وآخرون، 2014)، ورغم ذلك؛ الا أن واقع التقييم بواسطة المؤشرات المالية هو الأكثر

استخداماً، وهذا يُرى واضحاً من خلال عدد الدراسات التي خصت التقييم بواسطة المقاييس المالية.

4. المتغيرات المؤثرة في الأداء المالي:

نستعرض من خلال هذا البند عدد من الدراسات التي تُعنى بالمتغيرات المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي للمصارف بنوعيها التقليدية والاسلامية، والتي تنوعت ورقاتها في نواحي عدة (المتغيرات الاقتصادية، المنهجية المتبعة، الفترة الزمنية، الأساليب الإحصائية، عدد المصارف، الدولة عينة الدراسة)، وللتعرف على ما سبق؛ تم سرد خُلاصة تلك الدراسات بالكيفية التالية:

1.4 السياسات الاقتصادية:

دراسة المريمي (2006) التي جاءت بهدف التعرف على دور السياسات النقدية المتبعة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وأهميتها في الرفع من مستوى أداء المصارف التجارية خلال الفترة (1980-2005)، حيث قُسمت فترة الدراسة الى فترتين زمنيتين، الفترة الأولى (1980-1992) وهي الممثلة لفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وفترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي ممثلة في (1993-2005)، خصت الدراسة المصارف الليبية العامة (مصرف الأمة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة)، ومن أجل الوصول الى نتائج اختبار فروض الدراسة تم الاعتماد على تحليل الانحدار، وأشارت الدراسة خلال نتائجها أن متوسط الربحية في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي أكبر من متوسط الربحية في فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي، وأُرجع ذلك الى برامج الإصلاح الاقتصادي التي لم تعطى نتائجها بعد، وذلك لأن مراحل الإصلاح الاقتصادي لازالت في بدايتها.

وفي الجزائر جاءت دراسة غزال (2015) بهدف قياس أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، اعتمدت على منهج دراسة الحالة (Case Study)، وخصت الدراسة الأداء المالي بأربع مؤشرات مالية (الربحية، السيولة، ملاءة رأس المال، توظيف الأموال)، وتم استبعاد الأخيرة عند قياس أثر السياسات على الأداء؛ وذلك لأنها لا تهتم بالاستثمار في الآجال الطويلة، الى جانب ذلك فقد استعمل برنامج (E-views) وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك لتحديد أفضل النتائج الممكنة لقياس أثر السياسات على الأداء، وخلصت الى أهمية تقييم الأداء المالي لبنوك؛ حيث من خلاله تستطيع البنوك التعرف على نقاط ضعفها وقوتها ومحاولتها لاستدراك الأخطاء وتصحيحها.

وتناولت دراسة العمري (2017) أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على المتغيرات المحيطة بالسياسة النقدية والتي حددتها الدراسة بـ(معدل إعادة الخصم TR، معدل الاحتياطي القانوني TRL، معدل التضخم TINF، الحصة السوقية MS)، الى جانب الأداء المالي الذي تم تمثيله بمعدل العائد على الأصول (ROA)، استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة (بنك الجزائر) خلال الفترة (2004-2014)، ومستندة على بعض الأساليب (طريقة الأثر العشوائي، أسلوب بيانات البانل، السلاسل الزمنية، EVIEWS)، وكشفت الدراسة الى أن نسبة الاحتياطي القانوني الممثلة لجزء من السياسة النقدية؛ من أكثر المتغيرات التي تؤثر تأثيراً ايجابياً على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بينهما، الا أن السياسة النقدية ليس لها أثر فعال على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، وهذا ما يعكسه معامل الارتباط الذي كشف عن ضعف العلاقة بين المتغيرين (R= 0.12).

وتأتي دراسة زاير وآخرون (2018) بهدف تقييم السياسة الائتمانية المطبقة في مصرف الخليج التجاري، وتحديد مدى تأثيرها على الأداء المالي للمصرف، اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة للمصرف عينة الدراسة خلال الفترة (2005-2010)، وذلك من خلال قائمة فحص (Check List)، ولتقيم الأداء المالي؛ تم الاعتماد على مجموعة من النسب المالية (نسبة السيولة، نسب التشغيل، نسبة الرافعة المالية، نسب كلف النشاط، نسب الربح)، وتوصلت الدراسة الى أن المصارف الخاصة لا تتمتع بملاءة مالية مرتفعة مقارنة بالمصارف الحكومية، كما كشفت الدراسة عن تأثير السياسة الائتمانية المتبعة من قبل إدارة المصرف في أداء المصرف المالي، وذلك من خلال نوع السياسة التي ينتهجها المصرف، فالمصرف يحاول الحفاظ على رؤوس أمواله، وهو بذلك يحاول

الابتعاد عن عنصر المخاطرة قدر المستطاع، بالتالي فإن أرباحه تكون محدودة لاتباعه سياسة ائتمانية متشددة ومتحفظة.

وبالنظر الى ما سبق؛ نجد أن الدراسات السابقة والتي اعتمدت معظمها على منهج دراسة الحالة (Case Study)؛ جاءت بهدف التعرف على متغيرات السياسات الاقتصادية بأنواعها الائتمانية والنقدية، ومدى تأثيرها على الأداء المالي للمصارف، حيث خلصت الى وجود تأثير كبير لهذه السياسات على الأداء المالي الذي تم حسابه بواسطة النسب المالية، هذا وتضمنت الدراسات بعض الأساليب الإحصائية والقياسية المهمة (تحليل الانحدار، برنامج EVIEWS، طريقة المربعات الصغرى، السلاسل الزمنية) والتي انعكست بشكل ايجابياً على نتائج تلك الدراسات.

2.4 أسعار الصرف:

دراسة بوبة (2015) والتي سعت للتعرف على مخاطر سعر الصرف ومدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية، استخدمت المنهج الوصفي، واكتفت بعرض مقاييس الأداء التقليدية وكذلك مقاييس الأداء الغير مالية الممثلة بـ(الجودة، الإنتاج، الأداء السليم، البحوث والتطوير، التكلفة)، وذلك في إشارة الى عدم كفاية المقاييس المالية في التعبير عن وضعية الأداء المالية؛ باعتبار أنها تستند على القيم المحاسبية التاريخية، وتوصلت الى نتائج نظرية مفادها أن الصرف يحظى بدور هام في عملية التدفقات النقدية ما بين المتعاملين؛ الا أنه يتسبب في عجز المؤسسات المالية، وعليه يجب النظر في وضع استراتيجيات وأساليب لتغطية الخطر الناجم عنه، وكشفت أيضاً الى أن البنوك التجارية تحتاط من مخاطر الصرف عن طريق تطبيق معايير اتفاقيات بازل الخاصة بالمخاطر البنكية.

وجاءت دراسة تيميزار (2016) بهدف التعرف على العلاقة بين أسعار الصرف وبين الأداء المالي للبنوك التجارية، واقتصرت الدراسة على بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2005-2014)، ولقياس المتغيرات؛ تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، اعتمدت الدراسة على مؤشرات الربحية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول)، وأظهرت ارتفاعاً محسوساً ومقبولاً في ربحية البنك، وكشفت الدراسة الى أن استعمال الأدوات الإحصائية لدراسة متغيرات البحث؛ يقدم النتائج المرجوة، وهذا ما كان واضحاً من خلال دراسة أثر المعاملات الخارجية على الدخل الصافي للبنك، وأوضحت أيضاً المساهمة الكبيرة لإيرادات الصرف الأجنبي في الرفع من صافي الدخل للبنك عينة الدراسة.

أما دراسة النحال (2016) فقد هدفت الى التعرف على أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2014)، وخصت كل من (البنك الإسلامي العربي، البنك الوطني، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار، بنك القدس)، واعتمدت على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم الواحد، القيمة السوقية للسهم، معدل دوران السهم) في تمثيل عنصر الأداء المالي، واعتمدت الدراسة على تحليل الارتباط لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، واستندت على تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على قوة تلك العلاقة، ولخصت النتائج الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الأداء المالي، وهذا استدعى التوصية بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وبالنظر الى دراسة بوبة (2015) نجد أنها لم تستند على عينة محددة، وانما اكتفت بتناول الموضوع بشكل عام ونظري دون التطرق الى منهجية تحليلية يتم من خلالها التعرف على أثر أسعار الصرف على البنوك التجارية، إضافة الى ذلك؛ فقد احتوت الدراسة الموضوع من جانب المتغير المستقل الممثل بسعر الصرف دون الاهتمام بعنصر الأداء المالي بالقدر الذي يجب أن يكون عليه، في المقابل جاءت دراسة كل من (تيميزار، 2016؛ النحال، 2016) بدراسة العلاقة بين العنصرين من خلال عينة حقيقية محددة بفترة زمنية، ورغم تشابه الحدود الزمنية بينهما الا أن اختلاف الحدود المكانية بينهما أثرَ على نتائج الدراستين، حيث أن دراسة النحال (2016) والتي خصت البنوك الفلسطينية، أفادت بعدم وجود أثر لسعر الصرف على أداء تلك البنوك، مقارنةً بدراسة تيميزار (2016) والتي أشارت الى وجود أثر لسعر الصرف على مؤشرات الربحية الممثلة للأداء المالي.

3.4 نوع التمويل:

دراسة الحمدان والقضاة (2013) هدفت الى اختبار أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (13) مصرفاً خلال الفترة (1991-2010)، حيث تم الاعتماد على ثلاث نسب لقياس أداء المصرف (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات، نصيب السهم من الأرباح الصافية)، اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الجدولية (Panel Data) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها أن هيكل رأس المال والمقاس بنسبة المطلوبات الى الموجودات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية.

وقامت دراسة حقي (2016) بالبحث في أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية السورية والمدرجة ضِمن سوق دمشق للأوراق المالية، حيث وقع الاختيار على ثلاث بنوك إسلامية متمثلة في (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة سورية، بنك الشام الإسلامي)، وذلك خلال الفترة (2010-2014)، ومُثِّلَ الأداء المالي بنسبة العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للهيكل التمويلي فقد حُدد بنسبة الملكية للأصول (ER) ونسبة الودائع الى اجمالي الأصول (DA)، ولغاية اختبار الفرضيات؛ تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط من خلال برنامج SPSS، واستناداً على التحليل الاحصائي، فقد لخصت النتائج الى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية للأصول (ER) على (ROE)، مقارنةً بنسبة الودائع الى اجمالي الأصول (DA)، والتي حققت أثراً ايجابياً ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثل للأداء المالي، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تركيز البنوك الإسلامية على جذب الودائع بشكل أكبر، وذلك بسبب الأثر الإيجابي على ربحيتها وبالتالي على أدائها المالي.

وبغية تشخيص مستويات التمويل بالملكية والأداء المالي؛ جاءت دراسة الفتلاوي، عباس (2017) لقياس ذلك أثر التمويل بالملكية على الأداء المالي بعض المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية والمتمثلة في (مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي) خلال الفترة (2006-2015)، كما هدفت أيضاً الى التعرف التمويل بالملكية في الأداء المالي الممثل بالمؤشرات التالية (السيولة، الكفاءة التشغيلية، الرافعة المالية، الربحية التشغيلية، السوق المالية)، ولقياس هذا الأثر تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي ومعامل التحديد (R2)، وبينت نتائج الجانب العملي للدراسة وجود علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي، كما كشفت أيضاً عن دور التمويل بالملكية في الأداء المالي؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الزيادة في نسبة التمويل بالملكية التي تؤدي الى تحسين الأداء المالي للمصرف.

وضمن الدراسات الحديثة؛ جاءت دراسة الطربان، بالقاسم (2019) بهدف تحديد مدى تأثير الرفع المالي الممثل بالخصوم الايداعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، حيث مُثل الأداء ببعض المؤشرات المالية (السيولة، الإقراض، الربحية)، اقتصرت الدراسة على مصرف الوحدة كعينة لها، وذلك خلال الفترة (2004-2014)، ركزت الدراسة على أسلوب التحليل المالي من خلال احتساب بعض النسب المالية، وخلصت الى جملة من النتائج أبرزها أن ربحية المصارف التجارية وأدائها بشكل عام قد تأثر بشكل سلبي؛ وذلك يرجع للأصول المعطلة، وهذا ناتج عن ارتفاع تفضيل المصرف للتوظيفات المرتفعة للسيولة قليلة المخاطرة، كاستثمار المصارف الليبية جزء كبير من أصولها في شهادات الإيداع (مصرف ليبيا المركزي)، والتي تتسم بدرجة ارتفاع سيولتها وانخفاض ربحيتها.

وبالنظر الى ما تم عرضه من دراسات تخص نوع التمويل وتأثيره على الأداء المالي؛ يمكن ملاحظة الاختلاف بين نتائج الدراسات والتي تعد أمراً طبيعياً نابع من اختلاف أنواع التمويل وناتج عن تباين الحدود الزمنية والمكانية فيما بينها، هذا واعتمدت دراسة كل من (الحمدان والقضاة، 2013؛ حقي، 2016؛ الفتلاوي وعباس، 2017) على الأساليب الإحصائية المختلفة حسب ما يخدم الغرض الرئيس من الدراسة؛ غير أن دراسة الطربان وبالقاسم (2019) ارتأت الاكتفاء بعملية التحليل المالي دون الاحصائي لبيان أثر الرفع المالي على المؤشرات

المالية الممثلة للأداء المالي، وبالنظر الى متغيرات الأداء المالي؛ فإننا نلحظ اعتماد معدل العائد على حقوق الملكية لوحده كممثل للأداء المالي في دراسة حقي(2016)، وهذا نادراً ما يتم الاستناد عليه دون ارفاق المعدل الأكثر أهمية والمتمثل في معدل العائد على الأصول به.

4.4 الاندماج:

دراسة الضب (2011) التي سعت الى تقييم الاندماج المصرفي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2006-2009)، وذلك من خلال تقييم الأداء لمصرفي الجمهورية والأمة في مرحلتين (قبل الاندماج وبعده)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي في تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية، وتمثلت هذه الأدوات في كل من (التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، النسب المالية)، وأشارت النتائج الخاصة بالتقييم الى أن مصرف الجمهورية الجديد كان أداؤه أفضل من أداء مصرفي الأمة والجمهورية قبل الاندماج.

أما دراسة ضاهر (2015) فقد جاءت من أجل تسليط الضوء على حالة الاندماج التي حدثت عام 2004 بين مصرفي سرادار وعوده، وأثرها على الأداء المالي للمصرف المندمج، وللوصول الى أهداف الدراسة تم الاعتماد على نموذج التقييم الأمريكي CAMEL والمتمثل في المؤشرات (الملاءة المالية، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، وتم حساب هذه المتغيرات بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية، حيث تم تجميع البيانات الخاصة بالفترة التي سبقت الدمج (2000-2004)، كذلك البيانات الخاصة بالفترة التي تلت عملية الدمج (2004-2008)، وكشفت النتائج تحسن الأداء المالي لبنك سرادار في مرحلة بعد الدمج، وذلك بالنسبة لمعظم مؤشرات نموذج CAMEL.

ودراسة الشريف (2015) التي سعت الى التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تفسير البيانات وتقويم الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني، وبيان أثر اندماج المصارف على كلا المصرفين على حده، وجاءت العينة بدراسة ثلاث حالات للاندماج المصرفي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس الأداء من خلال (النسب المالية، التحليل الأفقي، التحليل الرأسي)، ولخصت الى أن عملية الاندماج في كل مصارف العينة قد حققت نتائج جيدة في الأداء نتيجة لعملية الاندماج، حيث أعطى الاندماج قدرة لهذه المصارف على مجابهة التزاماتها النقدية اتجاه المودعين في المدى القصير، الى جانب ذلك فقد أدت عملية الاندماج الى زيادة معدلات النمو في جميع المصارف، وأوصت بضرورة استخدام التحليل المالي وذلك للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصرف ومن ثم التنبؤ بمستقبله.

وبالنظر الى كل ما سبق؛ نجد أن الدراسات السابقة والتي قُسمت فترات دراستها الى فترتين؛ قد أجمعت على أن الاندماج يحقق وضع أفضل للبنوك المندمجة، ما يعني أن هنالك تأثير إيجابي للاندماج على الأداء المالي، وهذه النتيجة تعكس نتائج الدراسات عينة البحث دون التعميم على دراسات أخرى، هذا وركزت الدراسات التي جاءت في الدول النامية (ليبيا، لبنان، السودان) على استخدام المؤشرات والتحليلات المالية المختلفة في عملية تقييم الأداء المالي دون الاهتمام بالأساليب الإحصائية.

5.4 المخاطر المالية:

دراسة بوزايدة (2015) هدفت الى تقييم المخاطر المالية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2011-2013)، وذلك بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء المالي التقليدية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، الرافعة المالية، هامش الربح، منفعة الأصول)، كما أشارت الدراسة في اطارها النظري الى أدوات قياس الأداء المالي الحديثة (القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، عائد التدفق المتولد على الاستثمار)، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة (Case Study)، وتوصلت الدراسة الى جُملة من النتائج أهمها هو وجود عدد كبير من مؤشرات قياس الأداء المالي؛ غير أنها أشادت أيضاً بعدم وجود مؤشر مثالي يمكن الاعتماد عليه في ذلك، وعليه فقد أوصت بالعمل على استخدام أدوات التحليل الحديثة.

وسعت دراسة يامين (2017) الى بيان أثر المخاطر المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على

الأداء المالي للبنوك التقليدية، وخصت الدراسة هنا (13) بنك خلال الفترة (2008-2015)، وركزت على (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم) كمتغيرات ممثلة للأداء المالي، أما المخاطر فقد تم تمثيلها بكل من (مخاطر الائتمان، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة)، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائجها، واستعانت ببرنامج (E-views) لاختبار فرضياتها، واستخدمت أيضاً (Panel Data)، وكشفت الدراسة الى أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي؛ واعتبار مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة غير مؤثرة بشكل كبير على الأداء المالي كونها خاضعة لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي المعتبر كجهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك.

وفي اطار المخاطر المالية؛ جاءت دراسة بودر (2019) بهدف التعرف على أهم مؤشرات قياس كل من الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى البنوك، ومن ثَم ابراز تأثير المخاطر المصرفية على تقلب معدلات العوائد لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2007-2018)، وللوصول الى ذلك؛ اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات (الربحية، السيولة، التوظيف، الملاءة)، غير أن الباحث اعتبر مؤشرات الربحية كمتغير تابع ممثل للأداء المالي، وأثبت نموذج الانحدار المتعدد بين مؤشرات الأداء المالي الممثلة بـ (ROE-ROA) وبين مؤشرات المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال) وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني.

وفي ظل ما تم عرضه من دراسات تخص جانب المخاطر المالية دون غيرها من المخاطر؛ وذلك باعتبار أن المخاطر المالية تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي مقارنة بالمخاطر الغير مالية، وهذا وفقاً ما أدلت به الدراسات المتعلقة بهذا الإطار، والتي خصت المخاطر المالية بكل من (مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة)، غير أن دراسة بودر (2019) استبعدت مخاطر سعر الفائدة واكتفت بالمخاطر الأخرى.

وحول تأثير تلك المخاطر فقد أفادت دراسة يامين (2017) باختلاف تأثيرها؛ وذلك من خلال الإشارة الى كل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة واعتبارهما أقلُ تأثيراً من غيرهما من المخاطر المالية على الأداء المالي، وفي ذات الاطار يمكن ملاحظة اعتماد دراسة بوزايدة (2015) على التحليل المالي لوحده في قياس أثر المخاطر على الأداء المالي لحالة واحدة خلال سنتين فقط، مقارنة بدراسة يامين (2017) التي شملت أكثر من (10) بنوك لتبيان مدى تأثر الأداء المالي لها بالمخاطر المالية، أما دراسة بودر (2019) فقد اعتمدت على عينة مقارنة لبعضها (تقليدية، إسلامية) في قياس أثر المخاطر على أداء المصارف التقليدية والإسلامية من جانبها المالي.

6.4 الأزمة المالية:

دراسة سالم (2013) موضوع تقييم أداء المصارف الإسلامية وذلك قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وبناءً على هذه التقسيمة؛ فإن الفترة الأولى (2003-2007) جاءت لبيان تطور عناصر الدراسة قبل حدوث الأزمة، وعام (2008) لتوضيح الأثر عند حدوث الازمة المالية، وشملت كذلك فترة (2009-2011) لبيان مدى استمرارية تأثر القوائم المالية بالأزمة، وللوصول الى ذلك؛ اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال احتساب بعض المؤشرات المالية التي تخص كل من (السيولة، الربحية، الودائع، الاستثمارات، حجم الأصول)، وخصت عينة الدراسة كل من (مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي)، وخلصت النتائج الى وجود تأثير للأزمة المالية على العناصر السابقة؛ غير أن هذا التأثير يتفاوت من مصرف لأخر، وأوصت الدراسة الى ضرورة السعي لابتكار أساليب تمويلية جديدة للعمل المصرفي الإسلامي؛ نظراً لوجود أموال كثيرة غير مستثمرة.

وجاءت دراسة برابح (2018) بهدف الكشف عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التعرف على نموذج Sherrod وأهمية اعتماده كنموذج للإنذار المبكر عن أخطار تعثر القروض، وخصت الدراسة كل من (بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك قطر الإسلامي، بنك الراجحي، البنك العربي الإسلامي الدولي) خلال الفترة (2008-2015)، واعتمدت الدراسة على منهجية التحليل المالي من خلال اعتماد

بعض النسب المالية (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، هامش الربح، منفعة الأصول، معدل الرفع المالي)، ولخصت النتائج الى عدم تأثر حجم الودائع بالبنوك الإسلامية محل الدراسة بحادثة الأزمة المالية العالمية، ويستثنى من ذلك حجم ودائع البنك العربي الإسلامي الدولي، والتي شهدت انخفاض طفيف في حجم أصولها خلال عام 2015، وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بتطبيق نموذج Sherrod على الشركات التي ستقرضها، وذلك للتعرف قدرة الشركات على التزامها بسداد الالتزامات.

من خلال ما سبق؛ يمكن ملاحظة أوجه التشابه بين الدراستين واللتان ركزتا على النظام المصرفي الإسلامي وكيف تأثر بالأزمة المالية، التشابه بين الدراستين يأتي أيضاً في ظل منهجية التحليل المالي المتبعة، غير أن دراسة برابح (2018) أضافت الى جانبها العملي نموذج جديد (Sherrod) يخص الإنذار المبكر لتعثر القروض، وبتفصيلٍ أكثر نجد أن دراسة سالم (2013) قد اعتمدت على تقسيم فترة الدراسة الخاصة بها الى ثلاثة فترات، وذلك للتعرف على أثار الازمة قبل وقوعها وأثناء حدوثها ومن بعدها، أما دراسة برابح (2018) فقد اكتفت بمعرفة أثار الأزمة في فترة ما بعد الأزمة، وذلك لأكثر من عينة في أكثر من دولة، مقارنة بدراسة سالم (2013) التي خصت دولة قطر من خلال مقارنة الأداء المالي لأكبر بنوكها الإسلامية.

7.4 القروض المصرفية المتعثرة:

دراسة باهي (2015) بهدف التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد ظاهرة القروض المتعثرة، ومن ثَم تحديد تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، ولتشخيص ذلك؛ تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة (Case Study) من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونظراً لصعوبة تحصيل بيانات القوائم المالية كاملةً؛ استندت الدراسة للوصول الى أهدافها على أسلوب التحليل المقارن بين القروض المتعثرة وودائع الزبائن، وكشفت النتائج الى السبب الناتج عن زيادة القروض المتعثرة في الجزائر، والمتمثل في التحول الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق، وأشارت أيضاً الى أن القروض المصرفية المتعثرة تؤثر بشكل سلبي وبدرجات تختلف حسب اختلاف حجمها على الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تصل درجة التأثير هذه الى انهيار النظام البنكي للدولة بأكملها.

وفي الجزائر أيضاً؛ سعت دراسة صديقة (2017) الى تحديد تأثير القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، ولإبراز انعكاسات القروض المتعثرة على الأداء؛ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم صحيفة استبيان تم توزيعها على عدد (146) موظف في (11) بنك تجاري عمومي وخاص وفي أكثر من مدينة (المسيلة، المدية، بسكرة، حاسي مسعود، غليزان، وهران)، وتم تحليل الاستبانة بواسطة برنامج SPSS، وبناءً على ذلك تم التوصل الى نتيجة مفادها أن القروض المصرفية المتعثرة تساهم في تخفيض ربحية البنوك في الجزائر، ومفسراً ذلك بأن احتفاظ البنوك التجارية بمخصصات للديون المشكوك في تحصيلها يكون عن طريق الاقتطاع من أرباحها، الامر الذي يؤدي الى تخفيض أربحها، وهذا يؤدي الى حرمان البنك من موارده المالية، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على السيولة، هذا الى جانب أن مصاريف التحصيل والمتابعات القضائية تؤثر على بند التكاليف التشغيلية في البنك.

وفي اطار القروض المتعثرة؛ نلحظ اختلاف المنهجية المتبعة في الدراستين السابقتين، حيث استندت دراسة باهي (2015) على المقارنة بين حجم القروض وبين ودائع الزبائن لحالة واحدة من البنوك الجزائرية، وهذا يختلف عن منهجية الاستبيان التي اعتمدتها دراسة صديقة (2017) في قياسها لأثر القروض المتعثرة على الأداء المالي لعدد يفوق العشر بنوك، ورغم هذا الاختلاف؛ الا أن نتائج الدراستين أجمعتا على الأثر السلبي الذي تركته القروض المتعثرة على جوانب الأداء المختلفة، وفي ذلك حاولت دراسة صديقة (2017) توضيح أبعاد هذا التأثير.

8.4 متغيرات السوق:

دراسة بشير (2007) التي جاءت بهدف البحث في العلاقة بين الهيكل والأداء في الصناعة المصرفية الليبية خلال الفترة (1993-2003)، وذلك من خلال التركيز على أهم المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف الليبية والمتمثلة في (المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، مصرف الأمة، مصرف

التجارة والتنمية)، ولغرض الوصول الى النتائج تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، الى جانب ذلك فقد تم استخدام برنامج SPSS المتعلق بدرجة الارتباط والانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين مؤشرات الأداء ممثلةً بكل من (معدل العائد على الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع)، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لعملية التحليل (تحليل التباين، معامل الارتباط)، كما تم الاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية (F-Test, R-sq, T-test)، ولخصت النتائج الى وجود علاقة طردية بين معدل المصروفات للأصول المنتجة وعدد فروع المصارف وبين ربحية المصارف، بينما كشفت على وجود علاقة عكسية بين معدل الفوائد المدفوعة على الودائع الى اجمالي الودائع وبين الربحية المصارف التجارية مجتمعة.

وفي الأردن جاءت دراسة الكور (2011) بهدف اختبار وتقييم أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، والتي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (Return on Asset)، وذلك وفقاً لنموذج الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance)، وشملت الدراسة جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1993-2006)، اعتمدت الدراسة على نماذج الانحدار المجمع (Pooled Regression) للوصول الى النتائج، ولخصت الدراسة الى نتائج تدحض نموذج (SCP)، وبالتالي تستبعد فرضية التحالف بين البنوك الأكثر تركزاً، كما أشارت الى نتائج لا تقدم الدعم لفرضية الكفاءة التقليدية التي تنص على أن أكثر المنظمات كفاءة تحقق معدلات أداء مرتفعة وتحصل على ربحية أعلى.

وتأتي دراسة حمدان وآخرون (2013) ضِمن الدراسات المهمة والتي هدفت الى تحليل أثر متغيرات قوة السوق في أداء البنوك العاملة في كل من الأردن وفلسطين، وتحليل أثر متغيرات هيكل الكفاءة الاقتصادية في أداء البنوك العاملة في البلدين، والذي تم التعبير عنه بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وخصت الدراسة بيانات مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (2005-2010)، ولاختبار نماذج الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) ضِمن الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، وأشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى عدم قدرة فرضيتا الهيكل-السلوك-الأداء وفرضية الكفاءة التقليدية في تفسير عائدات البنوك الأردنية، وكذلك فإن متغير الحصة السوقية لم يستطيع تفسير عائدتها، وبالتالي فإن هذه النتيجة تتوافق مع دراسة الكور (2011).

بينما هدفت دراسة بشينه (2015) الى قياس أثر الحصة السوقية (حجم التمويل، حجم الودائع) على الأداء المالي ممثلةً (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم من الربح، العائد على الودائع) للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2000-2013)، وخصت الدراسة مصرفي (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي) كعينة للدراسة، ولمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة تم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الأخرى (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، وأشارت النتائج الى أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية المتبعة في عملية القياس، ويعتبر مقياس الأداء الكلي المتمثل في أرباح المصارف هو الأنسب للتعرف على الأداء المالي للمصارف، فهو خلاصة نجاح استراتيجيات المصارف وتكتيكاتها التشغيلية.

ومن خلال ما سبق؛ يمكن ملاحظة ارتكاز الدراسات على تحليل الانحدار المتعدد؛ وذلك للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل بالأداء المالي، إضافة الى أن الأداء المالي قد تم تمثيله بمؤشرات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع، نصيب السهم من الربح)، والتي بدورها تعكس وضعية الربحية والتي تمثل جزء من الأداء المالي، وما كان ملفتاً للانتباه هو اعتماد الأساليب الإحصائية ذات الأهمية البالغة في تفسير النتائج في كل من الدراسات الأربعة السابقة، والتي جاءت في دول مختلفة (الأردن، ليبيا، فلسطين).

9.4 متطلبات لجنة بازل:

دراسة كرواط (2004) والتي انطلقت من اشكال مفاده عجز المصارف الأهلية عن تلبية طلبات التمويل المقدمة اليها وانخفاض معدلات الربحية وقابله ذلك زيادة في قيمة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وعليه سعت الدراسة الى تقييم أداء المصارف الأهلية من خلال تحليل قوائمها المالية خلال الفترة (1998-2002)، ومقارنة

بعض المؤشرات المالية بالمصارف التجارية الليبية ومقررات بازل I لملاءة رأس المال، هذا وقد اشتملت عينة الدراسة على (15 مصرف) من مختلف مناطق الدولة، وللوصول الى النتائج؛ اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل المالي بجانبه الأفقي والرأسي والنسب المالية، كما اعتمدت أيضاً على أسلوب الانحدار الخطي واختباره من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى، وعليه أشادت الدراسة في نتائجها الى النتائج الجيدة التي جاء بها الأسلوب القياسي؛ والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالقيم المستقبلية وبالتالي اتاحة الفرصة للمصارف لاتخاذ القرارات المبنية على الأساليب العلمية، وأوصت الدراسة بالعمل على تعديل بعض التشريعات وذلك لأجل استقطاب الأموال التي يحتاجها المودعين والمقترضين.

أما دراسة زيتون (2007) فقد هدفت الى البحث في أثر تطبيق معيار لجنة بازل I لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا، واعتمدت في منهجيتها على المنهج التحليلي من خلال بناء نموذج قياسي يقوم على دراسة العلاقة بين نسب كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل I وبين مستوى الأداء المالي للمصارف الليبية (الجمهورية، الأمة، التجاري، الصحاري، الوحدة) خلال الفترة (1996-2002)، هذا وقد مُثِلَ الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول، وبناءً على ما سبق؛ كشفت نتائج تحليل الانحدار على وجود علاقة معنوية بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وبين الأداء المالي الممثل بمعدل العائد على الأصول، وتبين وجود بعض الاثار السلبية لمعيار لجنة بازل I على أداء المصارف ناتج عن ادخال البنود خارج الميزانية الى داخلها بعد ترجيحها، وهذا بدوره أدى الى تضخم حجم الأصول الخطرة الذي يتطلب زيادة حجم رؤوس الأموال للوفاء بمعدل كفاية رأس المال، وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير أداء المصارف واعطائها كامل الصلاحيات كي تتمكن من المنافسة.

وتأتي دراسة التاجوري (2010) بهدف التعرف على مدى استيفاء المصارف الإسلامية الأردنية لأهم متطلبات لجنة بازل II حول كفاية رأس المال، وتحديد أهم الأثار التي يمكن استقراؤها جراء تطبيق مقررات لجنة بازل II حول أداء المصارف، هذا وقد اشتملت عينة الدراسة على كل أكثر البنوك انتشاراً في الأردن (البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، البنك العربي الإسلامي الدولي) وذلك خلال فترتين مقسمتان الى (1998-2004) و(2004-2008)، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي وذلك من خلال تحليل القوائم المالية عن طريق احتساب النسب المالية، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن متطلبات لجنة بازل II حول كفاية رأس المال لا تؤثر سلباً على أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة، وتحدر الإشارة هنا الى أن أداء البنك الأردني الإسلامي للتنمية والاستثمار أفضل من البنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك يرجع للسياسة الاستثمارية التي ينتهجها المصرف الأول، وضِمن بند التوصيات أوصت الدراسة بتوحيد بيانات القوائم المالية للمصارف الإسلامية؛ وذلك لتسهيل إجراءات البحوث والدراسات والمقارنات حولها.

وبالنظر الى الدراسات السابقة؛ والتي اعتمدت على الأسلوب القياسي في الوصول الى نتائجها، حيث خصت معايير لجنة بازل I ومعايير لجنة بازل II، وتبين من خلال ما سبق وجود تأثير سلبي لمعايير لجنة بازل I على الأداء المالي للمصارف (زيتون، 2017)، في حين أن متطلبات لجنة بازل II حول كفاية رأس المال لا تؤثر سلبياً على الأداء المصارف، وهذا ما جاءت به دراسة التاجوري (2010) والتي قيمت أداء البنك الأردني خلال فترتين زمنيتين.

10.4 الكفاءة المصرفية:

دراسة الكور (2010) والتي جاءت بهدف التعرف على أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما اذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة، ومن ثم على أداء البنوك الإسلامية الأردنية، والتي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول (ROA)، واشتملت العينة على كل من (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي) وذلك من خلال الفترة (1993-2008)، وللوصول الى النتائج تم الاعتماد على نماذج الانحدار البسيط، وعليه لخصت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير السيولة وما في حكمها على متغير عدم كفاءة التكلفة في المصارف التجارية الإسلامية الأردنية.

أما دراسة سعيد وعلي (2016) فقد هدفت الى قياس أداء المصارف العراقية الخاصة، والبالغ عددها (16) مصرفاً خلال الفترة (2010-2013)، ومن ثم تحليل العلاقة بين كفاءة المصرف وأدائه، وخصت الأداء بثلاثة

مؤشرات أساسية (الربحية، الملاءة، السيولة) تم حسابها من خلال النسب المالية، ولقياس كفاءة المصرف وتحليلها؛ اعتمدت الدراسة على نموذج تطويق البيانات (DEA)، واستخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير مؤشرات الكفاءة على النسب المالية الخاصة بمؤشرات تقييم الأداء (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة الإقراض، نسبة الملاءة المصرفية، نسبة حق الملكية الى الاستثمار في الأوراق المالية)، وخلصت النتائج الى أن المصارف عينة الدراسة معظمها لا تعمل عند مستواها الأمثل اقتصادياً، وعليه أوصت البنك المركزي باستخدام وسائل حديثة تساعد في الوقوف على الأداء الحقيقي للميدان المصرفي، وذلك عبر اعتماد أنظمة البرمجة الخطية لاسيما أنموذج تحليل تطويق البيانات.

وقامت دراسة الزواوي والسريتي (2017) باختبار أثر كفاءة التكلفة المصرفية على الأداء المصرفي، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2005-2010)، حيث تمثلت عينة الدراسة في المصارف الآتية (الجمهورية، الصحاري، الوحدة، التجارة والتنمية، التجاري الوطني)، وللوصول الى النتائج تم استخدام طريقة تحليل البيانات المطورة غير المعلمية (DEA) لقياس المتغير المستقل والمتمثل في كفاءة التكلفة، واستخدام نموذج CAMELS لقياس المتغير التابع والمتمثل في الأداء المصرفي، كما استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان لتجميع البيانات من عينة الدراسة، وذلك فيما يخص تقييم مكونين من مكونات نموذج CAMELS هما الإدارة والحساسية تجاه مخاطر السوق، وبالاستعانة بنماذج تحليل البيانات (Panel Data) ونموذج الانحدار المجمع، وبينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة المصرفية على الأداء المصرفي، كما أشارت الدراسة الى أن نظام CAMELS يعمل على اجراء تحليل شامل للمصرف، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة، وذلك من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج الى عناية خاصة.

ولازلنا في اطار الكفاءة المصرفية، ولكن بمنظور المقارنة بين الدراسات التي تم ذكرها، حيث نلحظ أن دراسة (الكور، 2010؛ سعيد وعلي، 2016) قد ركزت على استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، أما دراسة الزواوي والسريتي (2017) فقد استندت على نموذج الانحدار المجمع في قياس متغيرات الدراسة، وما يستدعي النظر هنا في دراسة الزواوي والسريتي (2017) هو اعتمادها على أداة التحليل المالي لقياس بعض متغيرات الأداء، واستخدامها لأداة الاستبيان في قياس المتغيرات الأخرى للأداء والممثلة بكل من (الإدارة، حساسية السوق)، وهذا يختلف بعض الشيء عن الدراسات الأخرى (الكور، 2010؛ سعيد وعلي، 2016)، والتي ركزت على التحليل المالي للبيانات المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة دون اللجوء الى الاستبيان، وبناءً على ما سبق؛ نلحظ أن هنالك تباين بين نتائج تلك الدراسات، ونُرجع ذلك الى اختلافات الحدود المكانية والتي جاءت في أكثر من دولة (الأردن، العراق، ليبيا).

11.4 الحوكمة:

دراسة بورقبة وغربي (2014) هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة (2005-2012)، اقتصرت الدراسة على عدد (10) مصارف إسلامية (بنك دبي الإسلامي، مصرف أبوظبي الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، بنك البلاد، مصرف قطر الإسلامي، بنك البحرين الإسلامي، بنك البركة البحريني، البنك الإسلامي الأردني)، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مستخدمةً بعض الأدوات الإحصائية (اختبار T، معامل التحديد R2، الانحراف المعياري)، ولخصت النتائج الى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية ممثلةً بالعائد على الأصول وبين متغيرات الحوكمة، وذلك باستثناء متغير (تركز الملكية) فقد كانت العلاقة سلبية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

بينما جاءت دراسة روحاني (2014) بهدف التعرف على نوع العلاقة والأثر بين آليات الحوكمة (التعليمات والرقابة التنظيمية، الإفصاح والشفافية، تحديد أدوار وحقوق الأطراف الأخرى، تبني المعايير الأخلاقية، نظام فعال لإدارة المخاطر) وبين الأداء المالي للبنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، ولأجل ذلك، تم الاعتماد أداة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم توزيع عدد (50) استبانة على موظفي البنوك عينة الدراسة، وبواسطة برنامج SPSS تم معالجة البيانات المتحصل عليها

بواسطة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية مع المسؤولين الى جانب الاستبيان، وتم اللجوء الى أسلوب الإحصاء الاستدلالي المتمثل في تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لتحليل الفرضيات الفرعية المتعلقة بآليات الحوكمة، كما تم الاستناد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد للكشف عن أثر آليات الحوكمة (مجتمعة) على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها اتضحت أهمية تطبيق آليات الحوكمة في نجاح الحوكمة لدى البنوك الجزائرية، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي الخاص بها.

وفي ظل مفاهيم الحوكمة؛ جاءت دراسة بورقبة، غربي (2015) بهدف تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة (تركيبة مجلس الإدارة، لجان المجلس، تركز الملكية، حجم هيئة الرقابة الشرعية، حجم المصرف) والأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول (ROA)، واشتملت العينة الى (12) مصرف من منطقة الخليج خلال الفترة (2005-2012)، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على طريقة المربعات الصغرى من خلال البيانات المقطعية، وجاءت النتائج بوجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وبين (تركيبة مجلس الإدارة، عدد اللجان في المجلس، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية)، أي أنه كلما ارتفع حجم متغيرات آليات الحوكمة السابقة كلما ارتفع العائد على الأصول، بينما يتضح أن هنالك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركز الملكية، بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين كلما انخفض العائد على الأصول.

ومن ضِمن الدراسات التي خصت الأداء المالي في البيئة الليبية؛ جاءت دراسة الصول وأبودبوس (2017) بهدف اختبار تأثير عدد من آليات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الليبية، والتي تم قياسه بمجموعة من المؤشرات (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل الديون غير العاملة)، وشملت عينة الدراسة على (4) مصارف تجارية ليبية متمثلةً في (مصرف الأمان، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الواحة) خلال الفترة (2008-2012)، اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وخلصت نتائج تحليل الانحدار الى عدم تأثر مؤشرات الأداء المالي للمصارف (ROE-ROA-NPR) بمتغيرات آليات الحوكمة التالية (استقلالية مجلس الإدارة، وجود ملاك كبار).

وبالنظر الى ما سبق؛ نجد ان بعض الدراسات جاءت بهدف التعرف على نوع (العلاقة) بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي (بورقبة، غربي، 2014؛ بروقبة، غربي، 2015)، وبعضها كان يسعى للتعرف عن (الأثر) (الصول، أبودبوس، 2017)، بينما هنالك دراسات جاءت بهدف التعرف على (العلاقة والأثر) (روحاني، 2014)، وفي مجمل النتائج نستطيع القول أن هنالك علاقة إيجابية بين متغيرات الحوكمة وبين الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول، عدا متغير تركز الملكية والذي ينعكس بشكل سلبي على الأداء المالي، وهذا أجمعت عليه دراسة (بورقبة، غربي، 2014؛ بروقبة، غربي، 2015).

هذا وقد خصت معظم الدراسات متغير الأداء المالي بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، والذي يحظى بقبول كبير في عملية قياس الأداء المالي مقارنة بمعدل الذي يرافقه في بعض الدراسات معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، غير أن دراسة الصول وأبودبوس (2017) ارتأت مجموعة من المؤشرات لتعكس واقع الأداء المالي في المصارف الليبية، أما بالنسبة لدراسة روحاني (2014) فقد اكتفت بالتعبير عن مصطلح الأداء المالي دون توضيح مؤشراته.

وفي إطار المنهجية المتبعة؛ فقد تنوعت الدراسات في الأساليب المالية والاحصائية المتبعة، فقد شملت (التحليل المالي، تصميم النماذج القياسية، الاستبيان)، وذلك في إطار دراسة متغيرات آليات الحوكمة والأداء المالي.

5. النتائج:

انطلقت فكرة البحث من خلال سرد ومناقشة جُملة من الأدبيات السابقة، وذلك من خلال اتباع أسلوب مغاير ومختلف عن غيره من الأساليب المعتادة في البحوث العلمية؛ والتي تُشكل قُوةً معرفية بالنسبة للباحثين ومرجعاً ذو أهمية للمهتمين، اضافةً الى ذلك؛ فإن نشر هذا النوع من البحوث سيعمل على إثراء المكتبات العلمية؛ خصوصاً وأن المنشور منها باللغة العربية يتسمُ بالندرةِ مقارنةً بغيرها من اللغات، وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الورقة بهدف

البحث في موضوع الأداء المالي، والذي حظي باهتمام موسع من قبل الباحثين على مدار السنوات، باعتباره المقياس الأساسي لنجاح المؤسسة المصرفية، وهذا بالفعل ما تم اثباته من خلال نتائج عينة البحث، والتي لخصت علاقة وأثر بعض المتغيرات على الأداء المالي، وعلى ضوء ما تم استقراؤه من الدراسات السابقة؛ نستطيع الوصول الى جملة من النتائج تعكس ما تضمنته عينة البحث والفترة الزمنية الخاصة بها (2000-2020)، وعليه قد لا تعبر عن مضمون الدراسات الأخرى، والتي اذا ما تم تغطيتها في بحث أخر قد ينتج عنها نتائج أخرى مختلفة.

خلُص البحث الى وجود الكثير من المتغيرات التي تؤثر بالسلب والايجاب على الأداء المالي للمصرف، وذلك حسب عينة وحدود الدراسة، وبالرغم من أن عملية التقييم يجب أن تشمل كافة جوانب الأداء (السيولة، الربحية، ملاءمة رأس المال، جودة الأصول، النشاط)؛ الا أن كثير من الدراسات كانت تكتفي بتمثيل الأداء بعنصر الربحية.

يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الافقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، ولكل أسلوب عيوبه ومزاياه، اضافةً الى ذلك؛ فإنه يمكن قياس الأداء بواسطة أداء الاستبيان، والتي يرافقها بعض الأساليب الإحصائية بما يلائم أغراض وأهداف الدراسة، وفي زخم ذلك؛ تُجدر الإشارة الى ان الأساليب الإحصائية لا تقتصر فقط على أسلوب الاستبيان وانما تشمل الأدوات الأخرى.

يوجد خلط في المفاهيم لدى بعض الباحثين حول ما يتعلق بالمصطلحات الخاصة بالأداء (الأداء المالي، الأداء المصرفي، الأداء الاستراتيجي)، وما لفت نظر الباحثان هو وجود دراسات تحمل مسمى الأداء المصرفي غير أن المقصود هو الأداء المالي، رغم أن الثاني هو جزء من الأول ولا يشمل كافة تفاصيله، عليه فقد تم تلخيص تلك الدراسات واعتبارها ضمن عينة البحث وذلك لان مضمونها يعكس متطلبات البحث.

بعض الدراسات السابقة لا تُفصل في نتائجها، وتكتفي بعمومية النتائج دون تخصيصها على الاشكال المطروح والفرضيات الموضوعة والأهداف المنصوص عليها، أما بالنسبة الى التوصيات المرفقة ضمن إطار الدراسات السابقة؛ فقد تم اقتنائها دون غيرها، كونها تخدم صالح البحث، كذلك لغرض الإشارة الى بعض المشاكل التي تعترض عمل المصارف وبالتالي فهي بحاجة الى دراسة منفردة.

6. الخاتمة:

انفرد هذا البحث بطابع تحليلي للأدبيات السابقة، والتي تُشكل أهمية بالغة_الدراسات السابقة_لدى المؤسسات والباحثين أيّ كان الموضوع المتدارس فيها؛ وذلك من خلال الاعتماد على محتواها في حلحلة المشاكل البحثية، واعتبارها نقطة البداية لبحوث علمية جديدة، ومن زاوية أخرى؛ تُشكل هذه البحوث فرصة للترقية العلمية التي يحتاجها الباحث، ووسيلة لإتمام متطلباته المهنية، ناهيك عن الإضافة المعرفية المحققة له، وبواسطة الأدبيات السابقة؛ تمكن الباحثان خلال هذه الورقة من تسليط الضوء على ركيزة النشاطات في بيئة الأعمال البنكية؛ والممثلة بتقييم الأداء المالي لقطاع الصيرفة عموماً، والذي تكمن أهميته في إمكانية التعرف على العناصر الداخلية للبيئة المصرفية من نقاط قوة ونقاط ضعف، والخارجية منها من فُرص وتحديات، لتصل بذلك المؤسسة المصرفية الى نتائج تُحسن من أدائها، وتُعين استمرار نشاطها في ظل التنافسية المصرفية، وتمكينها من مجاراة التطورات المالية المعاصرة، واكسابها قدرة التنبؤ بالأزمات المحتمل حدوثها، ما يُحدث انعكاساً إيجابياً على المؤسسة البنكية بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام، عليه يستلزم الأمر التركيز على المتغيرات التي يتأثر بها_الأداء المالي_، وما ان كانت تحوي في طياتها أثراً ايجابياً أو سلبي.

لقد شمل البحث عدداً من المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف؛ غير أن هنالك متغيرات أخرى ذات أهمية لم يتم التطرق الى علاقتها وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف، والقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد والمتغيرات الداخلية من حجم الأصول والودائع وحقوق الملكية تأتي ضِمن تلك المتغيرات، والضرورة هنا تقتضي دراسة مدى تأثيرها؛ عليه يوصي الباحثان بدراسة حاصِل هذه المتغيرات على الأداء المالي في المصارف، وتأسيساً على ما سبق؛ وفي ختام هذا البحث يشير الباحثان بأن دراسة " أثر قانون إيقاف التعامل

بالفوائد المدينة والدائنة (القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالفوائد الربوية) على الأداء المالي للمصارف" قيد البحث، وفي الآجل القريب (2020) ستكون ضِمن الدراسات المنشورة في إطار الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وبنتائج ذات دلالة إحصائية.

المراجـــع:

إبراهيم، خالد عطية (2005). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام قائمة التدفقات النقدية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الرئيسية في الجماهيرية للفترة 1998-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

أسعد، محمد العماد (2015). أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي: دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، قسم المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.

الأسود، عادل العكرمي (2008). عملية تقييم الأداء في فروع المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الأمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

باهي، رميسة (2015). القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_أم البواقي_، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة علوم التسيير، قسم المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

برابح، دلال (2018). قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية لبعض الدول العربية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

بشناق، زاهر صبحي (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

بشير، بشير علي (2007). أداء المصارف التجارية في ليبيا والعوامل المؤثرة على الحصة السوقية ودرجة التركيز، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (1993-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

بشينه، عمر محمد (2015). أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

بن مداني، صديقة (2017). انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة البنوك والمالية والمحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

بوبة، ابتسام (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم مالية التأمينات وتسيير المخاطر، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

بوخلخال، يوسف (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، ص (205-216).

بودر، أيوب (2019). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2007-2018)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

بورقبة، شوقي (2011). طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية

والمصرفية، العدد (1)، ص (141-160).

بورقبة، شوقي عاشور، عبد الحليم غربي (2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: دراسة حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد (28)، العدد (3)، ص (123-158).

بورقبة، شوقي عشور، وعبد الحليم غربي (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (1)، ص (111-120).

بوزايدة، عائشة (2015). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي: حالة البنك الوطني الجزائري متليلي (2011-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

بوعبدلي، أحلام، خليل عبدالرزاق (2004). تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، بحث مقدم في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية_الواقع والتحديات_، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص (99-114).

بولحية، الطيب، وعمر بوجميعة (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4)، ص (1-28).

بوهريرة، عباس، وعبد اللطيف مصيطفى (2017). تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (7)، ص (107-125).

التاجوري، أسامة مسعود (2010). متطلبات لجنة بازل II حول كفاية رأس المال وأثرها على أداء المصارف الإسلامية الأردنية: دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترتين (1998-2004-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

تميسة، سهام (2014). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2008-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

تيميزار، قاسم (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (BEA) وكالة ورقلة خلال الفترة (2005-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الجابري، خالد محمد (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (6)، العدد (3)، ص (1-19).

جميل، سنان زهير، وسوسن سعيد (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002-2004)، مجلة تنمية الرافدين، العدد (29)، ص (111-131).

حقي، بسام (2016). دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الاعمال التخصصي MBA، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

حمدان، علام محمد، وآخرون (2013). العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، يونيو 2013، ص (116-146).

الحمدان، ناصر، وعلى القضاة (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد (4)، ص (159-185).

دوزان، أحمد الهادي (2002). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة مقارنة بين

مصرفي الجمهورية والأمة خلال الفترة (1988-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

رحيم، عباس فاضل (2014). أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق: دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (39)، ص (25-57).

روحاني، دليلة (2014). أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA,BADR,BEA)، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة علوم التسيير، قسم المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر.

زاده، أحمد شيخ، وضحى إسماعيل (2018). دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في كوردستان العراق، مجلة قه لآي زانست العلمية، المجلد (3)، العدد (2)، ص (750-770).

زاير، عبدالخالق، وآخرون (2018). تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (12)، الإصدار (49)، ص (43-69).

الزواوي، علي عبد الحفيظ، وايمان السريتي (2017). أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد، المجلد (6)، العدد (1)، ص (56-71).

زيتون، عبدالسلام زيتون (2007). أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقاً لاتفاقية بازل I على أدائها المالي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بالجماهيرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

زيتوني، عبد القادر (2013). دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، بحوث الإدارة والاقتصاد، ملتقى شذرات، الرابط: (http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=12304).

سالم، يوسف حامد (2013). تأثر المصارف الإسلامية بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية على أثر الازمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية في قطر خلال الفترة (2003-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

السخري، كريمة (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

سعيد، عبدالسلام لفته، أحمد علي (2016). دور الكفاءة في الأداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (93)، ص (1-26).

الشريف، محمد حسين (2015). الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

شيد، سيف ساجد (2018). تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية، بحث بكالوريوس غير منشور، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

الصول، ناصر صالح، وسميرة أبودبوس (2017). تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الليبية: دراسة تطبيقية، مجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد (4)، ص (353-383).

ضاهر، حنان (2015). أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة: مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3)، ص (125-144).

الضب، عبد السلام صالح (2011). تقييم الاندماج المصرفي على أداء المصارف التجارية الليبية: دراسة تحليلية لاندماج مصرفي الأمة والجمهورية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

الطربان، امحمد عبدالله، والصادق بالقاسم (2019). أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية: دراسة

تطبيقية على مصرف الوحدة، مجلة آفاق اقتصادية، 5 (10)، ص (83-114).

عاصي، أمارة محمد (2010). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

عبد الرضا، صبا عبد الهادي، وعبد الرضا البصري (2011). مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (6)، العدد (14)، ص (1-15).

عبد الله، حيان ياسين، وعلي الراوي (2018). بعض معايير تقييم الأداء المالي في النظم المصرفية: دراسة مقارنة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية في العراق للمدة (2010-2015)، مجلة الدنانير، العدد (12)، ص (66-100).

عبدالرحمن، تانيا قادر، ومشتاق السبعاوي (2011). تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب: دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة (2000-2008)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2)، ص 152-171.

العلو، مصطفى البشير (2010). تقييم أداء المصارف التجارية في مرحلة ما قبل الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة والخدمات المالية: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

علي، مفيد خالد (2018). استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (24)، العدد (102)، ص (506-528).

العمري، سميرة (2017). أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة العلوم الاقتصادية، قسم المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

غزال، رقية (2015). أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

الفتلاوي، ميثاق هاتف، ومحمد عباس (2017). أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (13)، العدد (53)، ص (84-118).

الفرا، أحمد نور الدين (2008). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأدلة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

القاضي، علي محمود (2017). أثر النظام المصرفي على أداء البنوك: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة، العدد (1).

القيسي، فوزان عبد القادر (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2009-2014)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (13)، العدد (4)، ص (461-474).

كرواط، محمد الفيتوري (2004). تقييم أداء المصارف الأهلية في ليبيا في ظل ضوء مقررات بازل I خلال الفترة (1998-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

الكور، عز الدين (2010). أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.

الكور، عز الدين مصطفى (2011). أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة

دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38)، العدد (2)، ص (399-414).

المرادي، مصطفى محمد (2008). نحو إطار مقترح لتقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن وإمكانية تطبيقه، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

المريمي، سهام حسن (2006). دور برامج الإصلاح الاقتصادي في رفع كفاءة أداء المصارف التجارية العامة خلال الفترة (1980-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

مسعودي، سناء (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي (BNA-CPA) بالوادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

النحال، محمد ياسر (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

الياسري، أكرم، وآخرون (2014). انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العلامات المتوازنة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مجلة أهل البيت، العدد (16)، ص (244-293).

يامين، إسماعيل يونس (2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.